العدد 1602 - السنة السادسة
الاربعاء 24 شعبان 1434 - الموافق 3 يوليو 2013
Wednesday 3 July 2013 - No.1602 - 6th Year

«المحروسة» على المحك.. أنصار «الجماعة» يتأهبون والمعارضة تنظم «الزحف إلى قصر القبة»

مصر: آخر يوم في حكم «الإخوان».. ومرسي يرفض مهلة الجيش

■ الرئاسة: بيان القوات المسلحة صدر دون الرجوع للرئيس ولن نتراجع عن مسارنا

■ مؤيدو الرئيس يعتبرون البيان «تهديداً للشرعية»

■ وزير العدل ينفي استقالة الحكومة

مصري يقف وراء مخطوطة تقول لا لدخول الإخوان

مواطن يمنح وردة لمجند

القاهرة - «وكالات»: رفض الرئيس المصري محمد مرسي أمس المهلة التي حددتها القوات المسلحة لحل الأزمة السياسية في البلاد قائلا انه لم يستشر وانه سيمضي قدما في خططه للمصالحة الوطنية.

لكن الرئيس الاسلامي بدا متعزلا بدرجة كبيرة بعد ان رفضت المعارضة الليبرالية الحوار معه وبعد ان أمهلته القوات المسلحة مهلة تنتهي اليوم الاربعاء للموافقة على اقتسام السلطة.

وأجمعت الصحف المصرية على اختلاف توجهاتها على ان مهلة القوات المسلحة ومدتها 48 ساعة هي نقطة فارقة. وقالت صحيفة الوطن المعارضة «آخر 24 ساعة في حكم الاخوان» وقالت صحيفة الاخبار المملوكة للدولة «مصر في انتظار الجيش».

ودفعت المواجهة مصر أكبر الدول العربية سكانا الى شفا هاوية وسط أزمة اقتصادية عميقة بعد عامين من الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك وأثارت الاوضاع قلق واشنطن وأوروبا واسرائيل المجاورة.

وبقي المحتجون معتصمين في ميدان التحرير بوسط القاهرة ودعا زعماء المحتجين الى مسيرات حاشدة مساء الامس في مسعى لاجبار مرسي على التنحي.

ووصفت شخصيات كبيرة من جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي لها مرسي مهلة الجيش بانها «انقلاب» وهي مهلة مصحوبة بتحذير من ان القوات المسلحة ستضع خارطة طريق للبلاد تشرف على تنفيذها.

وفي بيان صدر بعد مرور تسع ساعات على بيان القوات المسلحة الذي أسعد المتظاهرين المعارضين لمرسي حين طالبه بالاستجابة لمطالب المتظاهرين استخدمت الرئاسة المصرية لغة غير مباشرة لتشير الى ان الرئيس المصري سيمضي قدما بطريقته هو.

وقالت الرئاسة المصرية في بيان صدر في وقت متاخر ليل الاثنين إن البيان الذي اصدره الجيش في وقت سابق صدر بدون التشاور مع مرسي.

وأضافت الرئاسة «البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تتم مراجعة السيد رئيس الجمهورية بشأنه».

وقالت الرئاسة ايضا ان بيان القوات المسلحة احتوى على «عبارات تحمل من الدلالات ما يمكن ان يتسبب في حدوث ارباك للمشهد الوطني المركب».

وبث تسجيل فيديو رسمي لاجتماع مرسي مع الفريق عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة المصرية بالزي العسكري. وكشفت لغة الجسد عن شعور بالحرج وان كان لم يتضح موعد تصوير هذا الشريط.

وأكد بيان الرئاسة انها ستمضي قدما في المسار الذي وضعته من قبل لتعزيز مصالحة وطنية شاملة بغض النظر عن اي بيانات تعمق الانقسامات بين المواطنين.

وقالت «مؤسسة الرئاسة قد اخذت خطوات عملية لتفعيل آلية المصالحة الوطنية التي اعلنها السيد الرئيس في خطابه الاخير الى الامة المصرية... وتهدف تلك الالية الى العمل على التواصل بين كافة القوى السياسية للتوافق حول مسار وخطوات واضحة لمعالجة القضايا الوطنية المثارة من قبل الشارع».

ووصف أول رئيس مصري منتخب في انتخابات حرة الحكم المدني بانه مكسب كبير من مكاسب ثورة 2011 وقال انه لن يسمح باعادة عقارب الساعة الى الوراء.

الى ذلك نفى وزير العدل المصري أحمد سليمان تقريرا لقناة الغربية التلفزيونية الفضائية بان الحكومة قدمت استقالتها امس.

وقال سليمان للصحفيين بعد اجتماع مجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل رئيس الوزراء إن الحكومة لم تقدم استقالتها وإن ما أثير بخصوص هذا الأمر ليس صحيحا. وكان ستة وزراء ليسوا من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين قدموا استقالاتهم امس الاول وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن وزيري الدفاع والداخلية لم يحضرا الاجتماع الوزاري امس.

ميدانيا وسط توتر أمني وسياسي متزايد في أرجاء متفرقة من مصر، توالت الدعوة للحشود والحشود المضادة، بينما تجددت المواجهات، بين مؤيدي الرئيس محمد مرسي ومعارضيه في عدة مدن بالمحافظات..

وبينما يواصل معارضو الرئيس اعتصامهم في عدة ميادين بالمحافظات على رأسها ميدان التحرير، وأمام قصر الاتحادية الرئاسي بالقاهرة، دعت حركة تمرد مؤيديها إلى الاستمرار في النزول إلى الشوارع وتنظيم مسيرات كبيرة للمطالبة باستقالة مرسي.

وأعلنت الحركة تنظيمها عصر الامس ما سمتها «مسيرة الزحف إلى قصر القبة»، إذا لم يعلن الرئيس مرسي استقالته.

وقد شهدت التجمعات المعارضة للرئيس في القاهرة والمحافظات ترحيبا بالبيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة.

وجابت السيارات شوارع المحلة والإسكندرية والسويس وبورسعيد لمطالبة الرئيس بالتنحي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

في مقابل ذلك، دعا بيان للتحالف الوطني لدعم الشرعية جماهير الشعب المصري المؤيدة للشرعية وللرئيس مرسي إلى النزول إلى الشوارع والميادين، للتعبير عن رفض اي انقلاب عليها.

وقال بيان تلاه القيادي في حزب البناء والتنمية صفوت عبد الغني إن محاولات البعض لاستخدام الجيش في دعمه لفصيل دون فصيل هو تجاوز على الشرعية.

وأكد التحالف التزامه الكامل بمبدأ السلمية والحفاظ على حرمة الدم المصري، وقال إنه يحترم كل المبادرات السياسية لحل الأزمة في إطار الاحترام الكامل للشرعية، ويدين «جنوح بعض أجنحة المعارضة للتخريب والعنف والفوضى لإرهاب الشعب»، حسب البيان. وقد خرج الآلاف من مؤيدي مرسي بمحافظات مصرية عدة إلى الشوارع مساء أمس الاول للتعبير عن دعمهم له عقب بيان أصدرته القوات المسلحة اعتبروه «تهديدا للشرعية»، في حين دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية جماهير المصريين للتظاهر دعما للرئيس.

في هذه الأثناء، قال شهود عيان ومصادر طبية إن مؤيدين ومعارضين للرئيس تبادلوا إطلاق النار مساء أمس الاول في مدينة السويس عند الطرف الجنوبي لقناة السويس مما أوقع 14 مصابا. وقد سقط خلال اليومين الماضيين 16 قتيلا على الأقل في اشتباكات في انحاء متفرقة من البلاد.

جانب من احتجاجات التحرير

أوباما لمرسي: استجب لمطالب المتظاهرين.. والجيش يرفض «الرئاسة الشرفية»

عواصم - «وكالات»: أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما، امس، أنه طلب من الرئيس المصري محمد مرسي، اتخاذ خطوات عاجلة استجابة لمطالب المتظاهرين.

وقال أوباما، الذي يقوم بجولة إفريقية، من عاصمة تنزانيا دار السلام، إن واشنطن ملتزمة بالديمقراطية في مصر ولا تنحاز لأي حزب أو جماعة، كما عبرنا خلال اتصالنا الهاتفي بالرئيس مرسي عن بالغ قلقنا إزاء التطورات الحاصلة في مصر.

وكانت الرئاسة المصرية أفادت بأن الرئيس محمد مرسي، استقبل مساء امس الاول، مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وأكد خلالها الرئيس الأمريكي أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع القيادة المصرية المنتخبة من الشعب المصري وتدعم التحول الديمقراطي السلمي في مصر.

وقال البيت الأبيض امس إن أوباما اتصل بالرئيس المصري وحثه على الاستجابة لمطالب المتظاهرين وقال ان الازمة السياسية لا يمكن أن تحسم الا من خلال الحوار.

ودعا الرئيس الامريكي الجانبين الى ضمان سلمية المظاهرات بعد ان وصل عدد القتلى بين المحتجين المؤيدين لمرسي والمعارضين له الى 16 قتيلا منذ يوم الاحد الماضي.

وقال البيت الابيض ان رئيس الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات كبيرة لمصر وجيشها «أبلغ الرئيس مرسي أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعملية الديمقراطية في مصر ولا تدعم أي حزب أو جماعة واحدة».

وأضاف في بيان «الرئيس أوباما شجع الرئيس مرسي على اتخاذ خطوات لتوضيح أنه يستجيب لمطالبهم «المتظاهرين» وأكد أن الأزمة الحالية يمكن فقط أن تحل عبر عملية سياسية».

وحث أوباما الرئيس المصري على ان يرعى عملية سياسية تشترك فيها جميع الاطياف.

وقال البيان «الديمقراطية أكثر من مجرد انتخابات، انها ايضا ضمان سماع أصوات كل المصريين وان تمثلهم حكومتهم ومنهم الاعداد الكبيرة من المصريين الذين يتظاهرون في شتى انحاء البلاد». وذكر بيان البيت الابيض ان أوباما كرر قلقه من تقارير عن وقوع أعمال عنف خلال المظاهرات خاصة التحرش جنسيا بالنساء. وحث مرسي على إن يقول لمؤيديه بكل وضوح إن كل أشكال العنف غير مقبولة.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول أمس الاول، أن قيادة الجيش المصري رفضت طلبا من الإدارة الأميركية حول إبقاء الرئيس مرسي في منصبه، كرئيس شرفي للبلاد لحين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

.. والأمم المتحدة تدعوه للانصات إلى الشعب

جنيف - «وكالات»: دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان الرئيس محمد مرسي امس لان ينصت لمطالب الشعب المصري وان ينخرط في «حوار وطني جاد» لنزع فتيل الأزمة السياسية. وقال روبرت كولفيل المتحدث باسم نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة أيضا إن دور الجيش المصري حاسم.

وقال في افادة صحافية في جنيف «ندعو رئيس مصر لان ينصت لمطالب ورغبات الشعب المصري التي عبرت عنها هذه الاحتجاجات الضخمة خلال الايام القليلة الماضية وان يعالج القضايا الرئيسية التي أثارتها المعارضة والمجتمع المدني في الاشهر الاخيرة». واضاف «ونحث جميع الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية في مصر على ان تدخل على وجه السرعة في حوار وطني جاد من اجل ايجاد حل للازمة السياسية ومنع تصاعد العنف».

وعندما سئل بشأن دور الجيش قال كولفيل «اننا نتحدث ونحن نأمل في ان تتطور ديمقراطية جديدة في مصر وبالتالي فان ما سيفعله الجيش أو ما لن يفعله مسألة حاسمة. يجب الا يتخذ أي اجراء يضعف العملية الديمقراطية».

وقال كولفيل لتلفزيون رويترز «ديمقراطية مصر هشة للغاية بالطبع ولا أحد يريد ان يراها تنهار على نحو ما».

العريض يستبعد تكرار السيناريو المصري في تونس

تونس - «وكالات»: استبعد رئيس الحكومة التونسية علي العريض أن يتكرر السيناريو المصري في بلاده التي يحكمها حزب حركة النهضة الإسلامي. بينما رجح قيادي بالمعارضة أن تتأثر تونس بما يحصل في مصر.

وقال العريض في مقابلة صحافية مع قناة «فرانس 24» أمس الاول إنه يستبعد حدوث سيناريو مشابه لما يحدث في مصر لما اعتبره ثقته الكبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على قياس إمكانات البلاد.

وأضاف أن المنهج في تونس يتسم بالتوافق والشراكة ولا مبرر في اتجاه إهدار الوقت أو تعميق التجاذبات.

ووصف العريض التجربة المصرية بانها «خاصة»، لكنه أعرب عن ثقته بأن الحوار سيمكن المصريين من الخروج من الأزمة الراهنة..

غير أن النائب التونسي المعارض منجي الرحوي توقع في تصريحات إذاعية أن يكون لتطور الأوضاع في مصر صدى في تونس باعتبار أن كل الشروط والظروف مجمعة.

وأوضح الرحوي- وهو قيادي بالائتلاف اليساري الجبهة الشعبية- أن هناك تشابها كبيرا بين ما يحصل في تونس وما يحصل في مصر، حيث توجد في تونس «حكومة ملتفة على الثورة»، وفي مصر يوجد «رئيس ملتف على الثورة». وأضاف أن نقطة التشابه الكبرى بين البلدين هي «أن الحركة الإخوانية العالمية تنزل بثقلها في تونس وفي مصر على حد سواء».

يُشار إلى أن مجموعة من الشباب التونسي أطلقت حملة «تمرد تونس»، على غرار «تمرد» المصرية، وذلك بالتزامن مع مظاهرات 30 يونيو في مصر، تهدف -وفق أحد ناشطيها التونسيين- إلى سحب الثقة من المجلس الوطني التأسيسي وتعيين لجنة من الخبراء في القانون الدستوري.

وتشهد تونس أيضا تجاذبات بين السلطة الحاكمة والمعارضة، لكنها توصف بأنها أقل حدة من ما يحصل في مصر. وكانت حركة النهضة التي تقود الحكومة قبلت بتعيين وزراء مستقلين في الوزارات السيادية سعيا لإرضاء المعارضة التي اتهمتها بالسعي للسيطرة على كل مفاصل الدولة.

غير أن مشروع قانون العزل السياسي الذي تؤيده حركة النهضة يثير جدلا واسعا بين أنصار الحكومة ومعارضيها، كما أن عدم الاتفاق على تشكيل لجنة مستقلة للاعداد للانتخابات وتعطل صياغة دستور جديد للبلاد، تثير مخاوف من تأجيل الانتخابات المقررة نهاية العام الجاري وإطالة المرحلة الانتقالية.

انصار مرسي يلوحون بالعصا خلال مسيرة لهم

«النقض» تبطل تعيين النائب العام

القاهرة - «وكالات»: قالت مصادر قضائية إن محكمة النقض المصرية قضت امس ببطلان تعيين طلعت إبراهيم عبد الله نائبا عاما وبعودة عبد المجيد محمود إلى المنصب.

وكانت المعارضة الليبرالية انتقدت بشدة تعيين الرئيس محمد مرسي لعبد الله الذي اتهمته بالتحيز للحكومة واستغلال وضعه لمحاكمة منتقدي الرئيس وغض الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن المستشار حسن ياسين النائب العام المساعد يقوم حاليا بمهام وأعمال النائب العام.

ونقلت الوكالة عن المستشار مصطفى دويدار المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة قوله في بيان «النيابة العامة تمارس عملها بكافة أنحاء الجمهورية بشكل طبيعي مؤدية ما يحكمه عليها الواجب والقانون».